

Distr.: General  
29 October 2013

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣  
البند ١٣ (ز) من جدول الأعمال

## قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٣

[بناء على مقترح نظر فيه في جلسة عامة (E/2013/L.27)]

٢٣/٢٠١٣ - تقرير لجنة خبراء الإدارة العامة عن دورتها الثانية عشرة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراراته ٢/٢٠١١ المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١١ و ٢٢/٢٠١١ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١ و ٢٠١١/٢٠١٢ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ وإلى قراراته الأخرى المتعلقة بالإدارة العامة والتنمية،

وإذ يشير أيضا إلى قراري الجمعية العامة ١٤١/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ١٨٤/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وإلى القرارات الأخرى المتعلقة بتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية،

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ١٩٥/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ الذي أكدت فيه الجمعية العامة الدور الهام للحكومات في وضع سياساتها العامة الوطنية وفي توفير الخدمات العامة التي تلي الاحتياجات والأولويات الوطنية بطرق منها الاستخدام الفعال لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، على أسس تشمل اتباع نهج يضم جهات معنية متعددة دعما لجهود التنمية الوطنية،

وإذ يشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"<sup>(١)</sup>،

(١) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.



وإذ يشير أيضا إلى إعلان اسطنبول<sup>(٢)</sup> وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا<sup>(٣)</sup> اللذين أقرتهما الجمعية العامة في قرارها ٢٨٠/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ الذي أهابت فيه بكافة أصحاب المصلحة المعنيين الالتزام بتنفيذ برنامج العمل،

وإذ يشير كذلك إلى قراره ٢٦/٢٠١٢ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ الذي أهاب فيه بأقل البلدان نموا وبشركائها في التنمية وبمنظومة الأمم المتحدة وبجميع الجهات الفاعلة الأخرى أن تنفذ، على نحو كامل فعال منسق ومتسق سريع، الالتزامات التي تعهدت بها في المجالات الثمانية ذات الأولوية من برنامج عمل اسطنبول، بما في ذلك الحكم الرشيد على كافة المستويات،

وإذ يسلم بالالتزام المتعلق بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا الوارد في الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية<sup>(٤)</sup>، وإذ يسلم أيضا بالعمل الذي تقوم به لجنة خبراء الإدارة العامة في إسداء المشورة في مجال السياسات وتقديم الإرشادات فيما يتعلق بالبرامج إلى المجلس بشأن المسائل المتصلة بالحوكمة والإدارة العامة في مجال التنمية،

وإذ يلاحظ الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة إلى البلدان في مجالات قيادة القطاع العام وتطوير القدرات المؤسسية وقدرات الموارد البشرية والحكومة الإلكترونية والخدمات الحكومية باستخدام الأجهزة المحمولة وإشراك المواطنين في إدارة برامج التنمية،

وإذ يسلم بأن وجود حوكمة فعالة تمثل آراء الجميع ومصالحهم على الصعد المحلي ودون الوطني والوطني والإقليمي والعالمي أمر بالغ الأهمية للنهوض بالتنمية المستدامة،

وإذ يشدد على أن وجود إدارة عامة غير تمييزية تخضع للمساءلة تتسم بالشفافية والاعتدال المهني والكفاءة والفعالية هدفها خدمة المواطنين، على نحو ما تجسده المبادرات الدولية القائمة، أمر هام للغاية لتنفيذ السياسات الإنمائية بنجاح وإدارة برامج التنمية،

وإذ يشدد أيضا على الإمكانات الفعلية للحكومة الإلكترونية في تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة ومشاركة المواطنين في تقديم الخدمات العامة،

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١، (A/CONF.219/7)، الفصل الأول.

(٣) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

(٤) A/56/326، الفرع السابع.

وإذ يشير إلى أن المجلس دعا اللجنة، في قراره ٢٠١٢/٢٨، إلى دراسة ما يترتب على بعض الممارسات في الحوكمة العامة الشاملة للجميع المراعية للاحتياجات من آثار في التنمية، وطلب إلى اللجنة أن تبلغ المجلس بنتائج الدراسة في سياق التقرير الذي تقدمه عن دورتها الثانية عشرة التي عقدت في نيسان/أبريل ٢٠١٣ بهدف المساعدة في الأعمال التحضيرية للمداولات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

١ - **يحيط علماً** بالاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة خبراء الإدارة العامة الواردة في تقريرها عن دورتها الثانية عشرة فيما يتعلق بدور الحوكمة العامة التي تفي بالاحتياجات وبشروط المساءلة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥<sup>(٥)</sup>؛

٢ - **يلاحظ** مشاركة منظومة الأمم المتحدة في عمل اللجنة، ويشجع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة والإدارات الأخرى على مواصلة تعزيز التعاون بين الوكالات في معالجة الطابع المتعدد الأبعاد للحوكمة والتشجيع على اتباع نهج كلي في الحوكمة والإدارة العامة وتطوير المؤسسات على الصعيدين الوطني والمحلي يمكن من خلاله إحداث تغيير بهدف تدعيم البيئة المؤاتية للتنمية المستدامة؛

٣ - **يلاحظ أيضا** المشاورة المواضيعية العالمية بشأن الحوكمة التي جرت بقيادة كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومساهمتهما القيمة في إجراء مداولات مفتوحة شاملة واسعة النطاق بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٤ - **يعيد تأكيد** أن من أسس تحقيق التنمية المستدامة على جميع الصعد اتباع نهج في الحوكمة قوامه الشفافية والمشاركة والمساءلة ووجود إدارة عامة تتسم بالاعتدال المهني تلتزم بالقيم الأخلاقية تفي بالاحتياجات تعززها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

٥ - **يؤكد** أن وجود حوكمة فعالة على الصعيد المحلي تفي بالاحتياجات تتوفر لها صلاحيات وموارد كافية وملائمة لتحقيق التنمية المستدامة أمر هام للغاية، ويشدد على ضرورة تعزيز الحوكمة والإدارة العامة والمقدرة المهنية على الصعيدين الوطني والمحلي لتقديم الخدمات العامة بشكل أفضل؛

٦ - **يلاحظ** أن للجنة دورا تؤول فيه في تقديم الدعم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنفيذ خطة التنمية العالمية، آخذا في الاعتبار ضرورة توفر مشورة متخصصة

(٥) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٣، الملحق رقم ٢٤ (E/2013/44)، الفصل الثالث، الفرع باء.

متبصرة على الصعيد العالمي بشأن الحوكمة والإدارة العامة بمختلف أبعادها، ويشجع اللجنة على أن تواصل المشاركة والمساهمة في العمليات الحكومية الدولية والعمليات المتخصصة المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وبمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، حسب الاقتضاء؛

#### ٧ - يشجع الدول الأعضاء على القيام بما يلي:

(أ) تعزيز فعالية القدرات القيادية ورفع مستوى المقدرة المهنية والالتزام بالقيم الأخلاقية والنزاهة والشفافية والمساءلة والقدرة على الوفاء بالاحتياجات والكفاءة والفعالية في القطاع العام على الصعيدين الوطني والمحلي، بسبل منها استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

(ب) تعزيز ثقة الجمهور والمساءلة بإتاحة إمكانية الحصول على المعلومات والتشجيع على استخدام البيانات الحكومية المتاحة للجميع في المؤسسات العامة والمنظمات التي تمولها الحكومات وزيادة مشاركة المواطنين إلى أقصى حد، بوسائل منها المبادرات الجارية في هذا الشأن، ويطلب إلى الأمين العام اتخاذ خطوات لدعم الحكومات في هذا الصدد، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والهيئات الأخرى التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء؛

(ج) مواصلة دعم بناء القدرات في مجال الحوكمة العامة وبناء المؤسسات على جميع المستويات، بسبل منها تشجيع الابتكار في الخدمة العامة وتسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالكامل في جميع مجالات الحكم وإشراك المواطنين وتشجيع مشاركة الجمهور في إدارة التنمية؛

(د) النهوض بالإدارة الفعالة للتنوع والإدماج في مجال الخدمات العامة وتعزيز المساواة بين الجميع، وبخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنون والنساء والشباب والأطفال والفئات المحرومة الأخرى، في فرص الحصول على الخدمات؛

#### ٨ - يطلب إلى الأمانة العامة أن تواصل القيام بما يلي:

(أ) سد الثغرات في مجال البحوث والرصد وتنمية القدرات والتنفيذ في مجالي الحوكمة والإدارة العامة، وبالأخص مواصلة تطوير دراساتها القطرية في مجال الإدارة العامة وتوسيع نطاق الأنشطة المتعلقة بتنمية القدرات وتعميقها بهدف مساعدة البلدان بشكل أفضل، وفقا لظروفها واحتياجاتها الخاصة، في تعزيز الحوكمة القائمة على المشاركة وتعزيز الإدارة العامة والنهوض بالشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص وتشجيع

الابتكار ونقل المعرفة في القطاع العام وتحديد استراتيجيات الحكومة الإلكترونية وسياساتها على نحو أفضل؛

(ب) النهوض بأجهزة الحكم القادرة على إحداث تغيير والابتكار في مجال الحوكمة العامة بما يحقق التنمية المستدامة عن طريق تعزيز أنشطة الدعوة ونقل المعرفة المتعلقة بالحكم الرشيد على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي بوسائل منها الترويج ليوم الأمم المتحدة للخدمة العامة وجوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة وشبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة وعن طريق إعداد أدوات ونهج لتنمية القدرات، بما في ذلك أدوات التقييم الذاتي، وتقديم الخدمات الاستشارية في الميدان، حسب الاقتضاء؛

(ج) المساعدة في تنفيذ خطة العمل التي اعتمدها القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها الأولى التي عقدت في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣<sup>(٦)</sup> وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات الذي اعتمده القمة في مرحلتها الثانية التي عقدت في تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥<sup>(٧)</sup> بشأن المسائل المتصلة بالحكومة الإلكترونية والمشاركة الإلكترونية والخدمات الحكومية باستخدام الأجهزة المحمولة واستخدام البيانات الحكومية المتاحة للجميع واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في البرلمانات ومنتدى إدارة الإنترنت.

الجلسة العامة ٤٦

٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٣

(٦) انظر A/C.2/59/3، المرفق.

(٧) انظر A/60/687.